الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

MINISTRY OF AGRICULTURE, RURAL DEVELOPMENT AND FISHERIES

CABINET
Communication and Media Cell

الديوان
خلية الاتصال والإعلام

ملخص الصحافة
Synthes press

مجلس الوزراء
council of ministers

أخبار الوطن
AKHBAR ELWATANE
شبكة إخبارية جزائرية

اجتماع مجلس الوزراء

المصادقة على مشروع قانون القضاء العسكري وتسريع المشاريع الاستراتيجية

● تعاونيات فلاحية قبل نهاية مارس.. أوركسترا دولية وإعادة بعث الأوبرا

ترأس رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني، اجتماعا لمجلس الوزراء، مساء أول أمس، خصص لدراسة مشروع قانون القضاء العسكري ومتابعة عدد من الملفات ذات الطابع الاقتصادي والاستراتيجي والثقافي، في سياق يؤشر إلى مرحلة تنفيذية جديدة تقوم على تسريع الإنجاز، كسر البيروقراطية، وإعادة بعث مؤسسات محورية في الدولة.

أوامر لتنصيب تعاونيات فلاحية تابعة لمجمع «أغروديف»

اقتصاديا ، حظي ملف المكننة الفلاحية باهتمام خاص ، حيث شدد رئيس الجمهورية على ضرورة التحرر الفوري من البيروقراطية التي تعيق تطور قطاع الفلاحة ، مؤكدا أن المرحلة تقتضي حضورا ميدانيا فعالا واستجابة عملية لانشغالات الفلاحين . وفي هذا السياق ، أمر بتنصيب تعاونيات فلاحية تابعة لمجمع «أغروديف» تتكفل بكراء مختلف الآلات الفلاحية الخاصة بالحرث والحصاد وتقديم الخدمات ذات الصلة ، على أن توزع عبر الولايات وفق المساحات المزروعة ، في آجال لا تتجاوز نهاية شهر مارس المقبل .

وكلف الرئيس الوزير الأول بالإشراف العاجل على إعداد نص قانوني يؤطر هذه التعاونيات وينظم عملها ، محددا نهاية شهر مارس كأقصى أجل لتنصيبها ، بالنظر إلى انطلاق موسم الحصاد مبكرا في بعض المناطق ، لاسيما في الجنوب . كما شدد على ضرورة اقتناء العتاد الفلاحي من المصنعين المحليين المؤهلين ، بما يعزز النسيج الصناعي الوطني ويدعم الاقتصاد المنتج .

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 02

الرئيس تبون يشدد خلال ترؤسه لمجلس الوزراء

أمر،رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون،بتنصيب تعاونيات فلاحية تكون تابعة لمجمع "أغروديف" للتكفل بكراء مختلف الآلات الفلاحية، مع الاسراع في إعداد قانون خاص يؤطر وينظم عمل هذه التعاونيات.

وأوضح بيان مجلس الوزراء، الذي ترأسه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، وعقب الاستماع لعرض حول المكننة الفلاحية، أمر ب«تنصيب تعاونيات فلاحية تكون تابعة لمجمع أغروديف للتكفل بكراء مختلف الآلات الفلاحية الخاصة بالحرث والحصاد ومختلف الخدمات الفلاحية، وذلك في الولايات حسب المساحات المزروعة".

وضع هذه التعاونيات في خدمة الفلاحين

وفي هذا الصدد، وجه رئيس الجمهورية بضرورة وضع هذه التعاونيات في خدمة الفلاحين، في كل ربوع الوطن من أجل رفع مردودية الإنتاج الفلاحي.

كما كلف رئيس الجمهورية الوزير الأول بالإشراف على وضع قانون خاص يؤطر وينظم هذه التعاونيات "عاجلا"، حسب المصدر ذاته.

وينبغي أن يكون تنصيب هذه التعاونيات في آجال "لا تتجاوز نهاية شهر مارس المقبل"، كون موسم الحصاد ينطلق مبكرا في بعض مناطق الجزائر لا سيما الجنوبية، وفقا للتعليمات التي أسداها رئيس الجمهورية.

اقتناء العتاد الفلاحي من قبل مجمع "أغروديف"

علاوة على ذلك، أكد رئيس الجمهورية ضرورة اقتناء العتاد الفلاحي من قبل مجمع "أغروديف" مما هو مؤهل ومتوفر لدى المصنعين المحليين لهذا النوع من العتاد.

شدد رئيس الجمهورية على "أهمية العمل الميداني وتحرير فوري لقطاع الفلاحة من النزعة البيروقراطية التي تبدو متجذرة جدا فيه"، حسب ما ورد في بيان مجلس الوزراء.

المصادقة على مشروع القضاء العسكري

وخلال هذا الاجتماع، و عقب عرض مشروع قانون القضاء العسكري من قبل الفريق أول الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، ومناقشته، صادق مجلس الوزراء أيضا على مضمون مشروع القانون.

استحداث شعب جديدة في تخصصات عالية ومعقدة

كما وجه رئيس الجمهورية وزيرة التكوين و التعليم المهنيين ،باستحداث شعب جديدة في تخصصات عالية ومعقدة تشمل قطاعات استراتيجية لفائدة متربصين جزائريين وأفارقة.

و في السياق ذاته دعا، الرئيس تبون، الى ضرورة الترويج للمستوى التكويني العالي الذي أصبحت تضمنه مؤسسات ومراكز التكوين المهني بالجزائر عبر وسائل الإعلام.

و تطرق مجلس الوزراء الى مدى تقدم إنجاز مشروع السكة الحديدية المنجمي- واد الكبريت - ميناء عنابة، أين أمر رئيس الجمهورية، بتسريع وتيرة الانجاز، موجها تعليماته لوزير القطاع بالمتابعة الحثيثة والميدانية، والوقوف الصارم لتنفيذ هذا المشروع الاستراتيجي.

إنشاء الأوركسترا الفيلهارمونية الدولية يتناسب مع سياق ديناميكية التجديد الشامل في الجزائر

هذا و ثمن رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، مضمون مشروع إنشاء الأوركسترا الفيلهارمونية الدولية للجزائر، موضحا أنه يتناسب مع سياق ديناميكية التجديد الشامل في الجزائر، حسب بيان لمجلس الوزراء.

وأبرز المصدر ذاته انه بخصوص عرض مشروع إنشاء الأوركسترا الفيلهارمونية الدولية للجزائر "ثمن رئيس الجمهورية مضمون هذا المشروع الوطني الفني والثقافي المتكامل"، موضحا أنه "مشروع يتناسب مع سياق ديناميكية التجديد الشامل في الجزائر، وإحياء دورها في تنشيط وبعث هذه الموسيقى الجزائرية".

إعادة بعث دار أوبيرا الجزائر

كما أمر رئيس الجمهورية ب«إعداد النصوص لإعادة بعث دار أوبيرا الجزائر ونظامها" ووجه "بالشروع التدريجي في تجسيد هذا المشروع الطموح، باستغلال الإرث الفني والمواهب والنخب من داخل وخارج الوطن في هذا الاختصاص والذي يعبر عن الوجه الحضاري للجزائر".

إعادة بعث ودعم معاهد الموسيقى على مستوى كل بلديات الوطن

وفي نفس الإطار، شدد رئيس الجمهورية على "ضرورة بناء قاعات العروض الكبرى (زينيت) تتسع لأكثر من 5 آلاف شخص في العاصمة والمدن الكبرى" وأمر بـ "إعادة بعث ودعم معاهد الموسيقى على مستوى كل بلديات الوطن".

وفي مجال المسرح، وجه رئيس الجمهورية بضرورة "إعادة بعث النشاط المسرحي لما له من دور في تنشيط الحياة الثقافية باعتبار المسرح أحد أعمدة القوى الناعمة اليوم".

تعين لبو محمد لمين محافظا لبنك الجزائر

و في ختام اجتماع مجلس الوزراء الذي ترأسه رئيس الجمهورية تناول مشروع قانون القضاء العسكري وعروضا تخص متابعة إنجاز مشروع السكة الحديدية المنجمي: خط بلاد الحدبة - واد الكبريت - ميناء عنابة، المكننة الفلاحية، الدخول المهني لدورة فيفري 2026 وكذا عرض حال حول الأيام الأولى من شهر رمضان المعظم ، عين رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون،لبو محمد لمين محافظا لبنك الجزائر.

م جمال

تحرير فوري للفلاحة من النزعة البيروقراطية

- المصادقة على مشروع قانون القضاء العسكري
- تنصيب تعاونيات فلاحية تابعة لـ"أغروديف" قبل نهاية شهر مارس المقبل
- تسريع وتيرة تقدم مشروع السكة الحديدية المنجمي ،واد الكبريت ،ميناء عنابة
- إعادة بعث النشاط المسرحي ودعم معاهد الموسيقى

الشعب
يومية وطنية إخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 04

الرئيس تبون يأمر بدعم الصناعة المحلية في مجال العتاد لتكريس الأمن الغذائي

جزائر التحديات.. ثورة فلاحية ذكية

■ الانتقال من منطق التسيير الإداري إلى منطق النجاعة الاقتصادي ■ رؤية استشرافية لخدمة الفلاح ورفع مردودية الشعب الإستراتيجية

جاءت مخرجات مجلس الوزراء المنعقد برئاسة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون لتؤكّد توجّها حاسما نحو إعادة تنظيم القطاع الفلاحي على أسس أكثر فعالية ومرونة، من خلال تعليمات صارمة لتحريره من البيروقراطية المتجذّرة، وجعله أكثر ارتباطا بالميدان والإنتاج. وتعكس هذه القرارات إرادة سياسية واضحة للانتقال من منطق التسيير الإداري إلى منطق النجاعة الاقتصادية، بما يخدم الفلاح ويرفع من مردودية الشعب الاستراتيجية.

وفي هذا السياق، برز مجمّع أغروديف كفاعل محوري في قيادة ثورة المكننة، عبر تنصيب تعاونيات فلاحية عبر مختلف ولايات الوطن تتكفّل بكراء العتاد والخدمات التقنية، في خطوة تستهدف وضع حد لمعضلة نقص التجهيزات، وكسر الاختلالات التي عرفها القطاع لسنوات. ويأتي تحديد نهاية شهر مارس المقبل كآخر أجل لتنصيب هذه التعاونيات ليعكس الطابع الاستباقي للقرار، تحسّبا لموسم الحصاد، خاصة في الولايات الجنوبية.

وتندرج هذه التدابير ضمن رؤية شاملة تعتبر المكننة رافعة أساسية للأمن الغذائي وتعزيز الإنتاج الوطني، مع التأكيد على دعم الصناعة المحلية في مجال العتاد الفلاحي، وضمان عدالة توزيعه وفق المساحات المزروعة. وبذلك، تتّجه الإصلاحات نحو بناء منظومة فلاحية أكثر تنظيما واحترافية، تضع الفلاح في صلب العملية التنموية، وتؤسس لمرحلة جديدة عنوانها الفعالية والسرعة في التنفيذ.

■ التحرير

تعليمات صارمة لتحرير القطاع الزراعي من البيروقراطية

"أغروديف" تقود ثورة المكننة وتنهي معضلة العتاد

■ توفير آلات الحرث والحصاد بناء على المساحة المزروعة
■ تنصيب التعاونيات في آجال لا تتجاوز نهاية شهر مارس المقبل

شدّد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون على التحرير الفوري لقطاع الفلاحة من النزعة البيروقراطية المتجذرة فيه، والشروع في تنصيب تعاونيات فلاحية عبر الوطن لتكون تابعة لمجمع «أغروديف»، للتكفل بكراء مختلف الآلات الفلاحية الخاصة بالحرث والحصاد ومختلف الخدمات الفلاحية، وذلك في الولايات حسب المساحات المزروعة من أجل رفع مردودية الإنتاج الفلاحي، مكلفا الوزير الأول بالإشراف على وضع قانون خاص يؤطر وينظم هذه التعاونيات عاجلا، على أن لا تتجاوز عملية التنصيب نهاية شهر مارس المقبل، على اقتناء العتاد الفلاحي من قبل المجمع العمومي مهما هو مؤهل ومتوفر لدى المصنّعين المحليين لهذا النوع من العتاد.

سعاد بوعبوش

تأتي التعليمات الرئاسية كخارطة طريق استراتيجية تهدف إلى عصرنة القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال معالجة أحد أكبر عوائق الإنتاج وهو نقص المكننة والبيروقراطية. إلى جانب استكمال الإطار الذي حدّده سابقا المرسوم التنفيذي رقم 24-141 المحدد لكيفية حركة خطوط ومعدات الإنتاج المستعملة، وكذا المعدات والعتاد الفلاحي المستعمل قصد وضعها للاستعمال وكذا خطوط الإنتاج تضمن الكثير من المحدّدات والمعايير التي يجب توفرها للنهوض بالعديد من الشعب الفلاحية.

هذه التدابير ستضع حدّا لمعضلة نقص العتاد بالعناد، وغلق الباب أمام الدخلاء على القطاع، بهدف ضمان استيراد عتاد ذي نوعية جيدة بالمواصفات العالمية، ويدخل في حلقة تشجيع الإنتاج على المستوى المحلي من أجل تقييد توجه السلطات العليا سيما في توسيع الزراعات الاستراتيجية بهدف تحقيق الأمن الغذائي للجزائر الجديدة، وتطبيقا لرؤية رئيس الجمهورية في هذا الخصوص.

وكان بيان مجلس الوزراء قد أكد أن رئيس الجمهورية، وعقب الاستماع لعرض حول المكننة الفلاحية، أمر بـ «تنصيب تعاونيات فلاحية تكون تابعة لمجمع أغروديف للتكفل بكراء مختلف الآلات الفلاحية الخاصة بالحرث والحصاد وبمختلف الخدمات الفلاحية، وذلك في الولايات حسب المساحات المزروعة».

ووجّه الرئيس تبون تعليمات بضرورة وضع هذه التعاونيات في خدمة الفلاحين، في كل ربوع الوطن من أجل رفع مردودية الإنتاج الفلاحي.

كما كلّف رئيس الجمهورية الوزير الأول بالإشراف على وضع قانون خاص يؤطر وينظّم هذه التعاونيات «عاجلا»، حسب المصدر ذاته.

وينبغي أن يكون تنصيب هذه التعاونيات في آجال «لا تتجاوز نهاية شهر مارس المقبل»، كون موسم الحصاد ينطلق مبكرا في بعض مناطق الجزائر لا سيما الجنوبية، وفقا للتعليمات التي أسداها رئيس الجمهورية.

علاوة على ذلك، أكد رئيس الجمهورية ضرورة اقتناء العتاد الفلاحي من قبل مجمع «أغروديف» كما هو مؤهل ومتوفر لدى المصنّعين المحليّين لهذا النوع من العتاد.

ويؤكد رئيس الجمهورية من خلال هذه التعليمات في جعل المكننة كرافعة للأمن الغذائي، حيث ستنتقل الجزائر من الفلاحة التقليدية إلى الفلاحة الصناعية، وهذا يتطلّب توفير العتاد العتيد من جرارات، حصادات، آلات رش بأسعار معقولة، ولتحقيق هذه الغاية وضع مجمع «أغروديف» كفاعل محوري لكسر احتكار العتاد أو بقائه حبيس المخازن، وكل ذلك سيتم تحت إشراف الوزير الأول لضمان الشفافية والمرونة في التسيير.

ويهدف رئيس الجمهورية من خلال هذه التعليمة إلى القضاء على البيروقراطية عبر تحويل الإجراءات الإدارية المعقدة إلى عمل ميداني مباشر يخدم الفلاح، وضمان العدالة في التوزيع عبر توفير آلات الحرث والحصاد في الولايات بناء على المساحة المزروعة، وليس بناء على الطلبات الورقية فقط، ناهيك عن تبني نظام تكاليف «الكراء» لتخفيض التكاليف وحماية الفلاحين الصغار والمتوسطين من عبء شراء عتاد باهظ الثمن.

وحسب تعليمات رئيس الجمهورية، سيخدم مجمع «أغروديف» من خلال التعاونيات التابعة له دور بنك للخدمات التقنية بدلا من أن يبحث الفلاح عن خواص بأسعار مرتفعة، عبر إشرافها على مهام كراء آلات الحرث، الحصاد، وتقديم الخدمات التقنية وضمان تغطية شاملة لربوع الوطن مع إعطاء الأولوية للمساحات الكبرى والولايات المنتجة طبعا.

ويربط رئيس الجمهورية هذا التنصيب للتعاونيات التابعة لمجمع «أغروديف» بآجال محددة بنهاية شهر مارس، من خلال ربطه بموسم الحصاد في الجنوب، على اعتبار أن الجزائر تمتلك تنوعا مناخيا يجعل موسم الحصاد يبدأ في الجنوب مثل المنيعة، أدرار، ورقلة مبكرا مقارنة بالشمال، وبالتالي هاي داخير في الحصاد يعني ضياع المحصول بسبب الحرارة أو الرياح.

كما شدّد على اقتناء العتاد من المصنعين المحليين، ما يعني مواصلة المضي في التوجه الرامي إلى دعم الصناعة الوطنية في مقاربة اقتصادية متكاملة تجمع بين تشجيع الصناعة الميكانيكية من الشركات الوطني، على غرار مؤسسة الآلات الفلاحية بسيدي بلعباس وغيرها، ناهيك عن ضمان توفر قطع الغيار وخدمات ما بعد البيع محليا والصيانة، وهو ما كان يشكل عائقا عند استيراد العتاد الأجنبي سابقا وبقائه للإهمال أو عرضة للصدأ.

ويُنتظر أن تساهم المكننة الحديثة في التقليل من نسبة الضياع أثناء الحصاد، مما يرفع آليا مردودية الحبوب المجمعة في المخازن الوطنية، وهو ما يجعل هذه التعليمة بمثابة الانتقال من «تصوير الأوراق» إلى «تصوير الميدان».

الفلاحـــــــة

Agriculture

الفجر
www.al-fadjr.com
يومية وطنية اخبارية
الصفحة:05

مع تواصل نفوق عدد كبير من صغار الماشية

الثروة الحيوانية في خطر

■ بياطرة يرجحون ان تكون حمى قلاعية او مرض "النقر" وراء الظاهرة ■ الموت المفاجئ للحملان قد يؤثر على سوق الاضاحي خلال العيد

تعرف رؤوس الماشية بالولايات السهبية والهضاب العليا من الوطن انتشار فيروس خطير ومجهول تسبب في نفوق وموت مفاجئ لعدد كبير من صغار الماشية حديثة الولادة (من يوم الى 6 أشهر).وتسبب المرض في منفوق ما بين 30 الى 40 بالمائة من رؤوس صغار الماشية التي أصبحت مهددة بالانقراض بعدة ولايات من الوطن، على غرار ولاية مشرية والنعامة والبيض، التي تشتهر بالثروة الحيوانية وتسبب في خسارة اقتصادية كبيرة، قد يتسبب ازمة ماشية خلال عيد الأضحى المبارك.

■ حفيظة نورة / م.ايناس

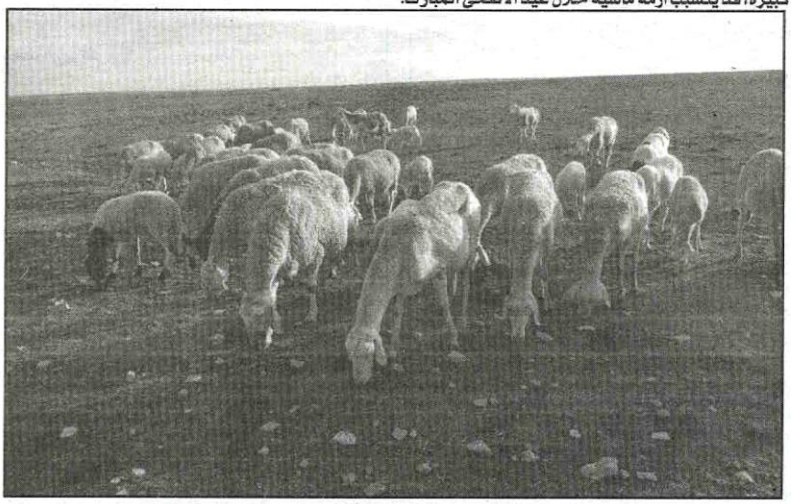

المرض له اعراض شبيهة بالحمى القلاعية

وبهذا الخصوص، كشف مصدر من مفتشية البيطرة لـ"**الفجر**"، ان المرض له اعراض شبيهة بمرض الحمى القلاعية، في انتظار ما ستسفر عنه التحاليل المخبرية بعد اقتطاع عينات من صغار الماشية التي افتك بها الفيروس، وقال محدثنا ان المرض يصيب في البداية الام الحامل ليقتل بعدها صغيرها عند ولادته مباشرة، وهو ما بات يهدد بانخفاض الثروة الحيوانية من الماشية التي تشير التقديرات والإحصائيات الحديثة في الجزائر لعام 2025 إلى أن القطيع الوطني من الأغنام يقدر بنحو 18 مليون رأس.

وفي هذا السياق، أكد المصدر ان انتشار الفيروس يتطلب تحصينات عاجلة، بعزل الماشية الحامل قبل انتشار العدوى بين جميع رؤوس الماشية، والانطلاق في حملة تلقيح واسعة لإنقاذ ما تبقى من صغار الماشية قبل ان يفتك به الفيروس، مضيفا ان مرض الحمى القلاعية هو فيروس شديد العدوى يصيب المجترات، وخصوصاً الأبقار والأغنام والماعز.

يجب عزل الماشية المستوردة بالمناطق التي مسها الفيروس

وقال البيطري ان الثروة الحيوانية للماشية أصبحت في خطر بالجزائر، مع العلم ان المرض ظهر بدولة تونس في البداية وتسبب في قتل العديد من رؤوس الماشية ودخل إلى الجزائر بعدما قضى أيضا على الآلاف من رؤوس الماشية بليبيا ومصر، وأضاف محدثنا ان الماشية المستوردة لرمضان يهددها الفيروس لو تم احتكاكها وتقريبها من الماشية بالولايات المعنية التي ينتشر فيها الفيروس من الولايات السهبية والهضاب العليا .

وفي سياق ذاته اكد الطبيب، ان تونس تهددها العديد من الأمراض لغياب اللقاح من مرض الجدري العقادي ومرض الحمى القلاعية، والتي بإمكان المرض ان ينتقل الى دول الجوار، في الوقت الذي تقوم فيه الدولة بتنمية الثروة الحيوانية واللجوء الى استيراد الماشية من دول عديدة، الا ان الأمراض وانتقال الفيروسات من الدول الجوار من شانه ان يتسبب في خسارة اقتصادية كبيرة للثروة الحيوانية في الجزائر، بعد هلاك ونفوق صغار الماشية .

وأضاف الطبيب البيطري ان الجزائر لها مخزون متوفر من اللقاح، الا انه لم يتم تلقيح الماشية الحامل الا بعد تأكيد من ان المرض المجهول هو الحمى القلاعية، وفي ظل ذلك تبقى العدوى سريعة الانتشار بين الماشية الحامل، مما بات يتطلب تعجيل في إجراء اللقاح وصدور نتائج التحاليل المخبرية .

اذا تأكد الفيروس وجب غلق أسواق الماشية

وبحسب محدثنا، فانه اذا تم تأكيد بالإصابة بفيروس الحمى القلاعية فان وزارة الفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات ليس لها خيار اخر سوى غلق أسواق الماشية ووضع جهاز يقظة كامل لإنقاذ ما تبقى من الماشية قبل ان تنقرض، مما يتسبب في أزمة في الماشية خلال عيد الأضحى المبارك .

وزير الفلاحة مطالب بالتدخل

وجّه، جدو رابح، نائب بالمجلس الشعبي الوطني عن ولاية المدية سؤالا كتابيا إلى وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، حول الارتفاع "المقلق" في نسبة نفوق الحملان حديثة الولادة، خلال الأيام والأسابيع الأولى بعد الولادة، وذلك على المستوى الوطني.

وجاء في نص السؤال أن بعض المصادر تشير إلى بلوغ نسبة النفوق قرابة 40 بالمائة أو تجاوزها في بعض المناطق، وهو ما اعتبره النائب مؤشرا خطيرا ينعكس سلبا على إنتاجية المزارع، ودخل المربين، وكذا على الأمن الغذائي الوطني، لاسيما في شعبة تربية الأغنام التي تعد من الركائز الأساسية للإنتاج الحيواني في البلاد.

وأكد البرلماني أن هذه المرحلة تُعدّ من أكثر الفترات حساسية في دورة حياة القطيع، ما يستدعي – حسبه – تدخلا عاجلا من الجهات المعنية للوقوف على الأسباب الحقيقية وراء هذه الخسائر، سواء تعلق الأمر بالعوامل الصحية، أو نقص التأطير البيطري، أو الظروف المناخية، أو إشكالات التغذية والرعاية.

وطالب النائب الوزير بالكشف عن المعطيات الدقيقة المتوفرة لدى مصالحه بخصوص نسب النفوق المسجلة وطنيا، مع تحديد الأسباب الرئيسية المؤدية إليها خلال الفترة الحرجة التي تلي الولادة مباشرة.

كما تساءل النائب عن الإجراءات العاجلة التي تعتزم الوزارة اتخاذها لضمان مرافقة أفضل للمربين، وتعزيز مراقبة الحملان حديثة الولادة، وتحسين معدلات بقائها على قيد الحياة، إلى جانب الاستفسار عن وجود برامج دعم أو مخططات خاصة للتقليل من هذه الخسائر والحد من تأثيرها على الإنتاج الحيواني.

ويترقب مربو المواشي والفاعلون في الشعبة رد الوزارة الوصية، في ظل تزايد المطالب بإرساء آليات دعم ومرافقة تقنية فعالة، بما يضمن حماية الثروة الحيوانية وتعزيز استقرار السوق الوطنية.

نفوق عدد كبير من المواشي خلال نفس الفترة من 2025

في نفس الفترة من بداية سنة 2025، عرفت الثروة الحيوانية وخاصة المواشي والابقار تفشّي فيروس الحمى القلاعية، اين تجرع العشرات من مربي المواشي بالجزائر خلال هذه الفترة خسائر مادية فادحة بسبب انتشار داء هذا المرض، ما أدى إلى نفوق عدد كبير من الأبقار والعجول، في بعض المناطق، الأمر الذي دفع السلطات العمومية، إلى اتخاذ تدابير صارمة، بما في ذلك غلق أسواق الماشية، للحدّ من تفشي الفيروس.

وعلى اثر ذلك باشرت العديد من ولايات الوطن ، إلى توسيع إجراءات غلق أسواق المواشي ، لتشمل ذات القرارات الاستباقية ، ما يربو عن 15 قرارا بالغلق مس ولايات وهران ، معسكر ، الجلفة ، البيض ، قسنطينة ، تيارت، المسيلة معسكر، غليزان وغيرها من ولايات الجمهورية ، بهدف الحدّ من انتشار فيروس الحمى القلاعية ، التي تصيب الحيوانات ذات الحافر مثل الماعز والأغنام وبشكل أكبر الأبقار، ويستهدف الجهاز الهضمي للحيوان، بحيث تبدأ أعراضه بظهور بثور تصيب أنف وفم الحيوان، ثم تتطور لتصيب اللسان فالبلعوم، قبل أن ترتفع درجة حرارة الحيوان وينقص وزنه ثم يتفق.

كما باشرت زارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري حملة تلقيح واسعة ضد الحمى القلاعية لدى الأبقار، تندرج في إطار السياسة الوطنية المنتهجة لحماية الصحة الحيوانية عن طريق الوقاية ومكافحة الأمراض لاسيما تلك التي لها تأثير مباشر على الصحة العمومية والإقتصاد الوطني، كما دعت الوزارة كافة المربين والفلاحين للاتصال بالأقسام الفرعية الفلاحية، أو المفتشيات البيطرية الموجودة على مستوى الولايات للاستفادة من هذه العملية بصفة مجانية من أجل حماية الأبقار من هذه الأمراض.

ومعلوم أنّ الحمى القلاعية، تنتقل عن طريق الحيوانات المصابة بانضمام قطيع غير مصاب إلى قطيع آخر يحمل الفيروس، أو عن طريق العاملين في تربية الحيوانات بواسطة لباسهم الملوث بفضلات الحيوانات المصابة، كما ينتقل عبر ذرات الغبار في الهواء إلى مدى يصل إلى 10 كيلومترات.

بياطرة يرجحون "حمى قلاعية" او مرض "النقر"

رجح مصدر بيطري لـ"**الفجر**" ان يكون المرض الذي تسبب في نفوق الحملان اما الحمى القلاعية، او مرض التسمم المعوي او "النقر"، هذا الأخير الذي تظهر اعراضه مع بداية نمو جديد للحشيش، الذي تتناوله الماشية وهو ما يرجح ان تغير النمط الغذائي هو من يسبب الموت المفاجئ والكبير للماشية، والذي من المفترض ان تلقح قبل الدخول في النظام الغذائي الجديد وتوجه الماشية للرعي في المساحات الخضراء، بعد ان كانت تتناول الاعلاف، الامر الذي يسبب التسمم وتطور الميكروبات، مما يؤدي الى هلاك الحيوانات.

ودعا المتحدث الى تدخل وزارة الفلاحة من اجل التحقيق اكثر في هذا المرض الذي لم يحدده البياطرة لحد الآن، في وقت يرى البعض انه حمى قلاعية في حين يرجح البعض الاخر ان يكون ما يعرف بالتسمم المعوي او مرض "النقر".

اللقاح متوفر في الجزائر

كشف ذات المصدر ان اللقاح المتعلق بمرض النقر او التسمم المعوي متواجد في الجزائر، ويتم تلقيح الماشية به كل سنة، لكن هناك موالين ليس لهم خبرة كبيرة في الميدان، وبالتالي ليسوا على دراية بضرورة القيام بتلقيح الماشية كل سنة او مع بداية تغيير النظام الغذائي.

55 بالمائة من الموالين يعملون بطرق غير قانونية

كشف مصدر "**الفجر**" انه حاليا يوجد حوالي 55 بالمائة من الموالين يعملون بطريقة غير قانونية، هذه الفئة تكون أحيانا ليس لها خبرة في الميدان وتجهل التعامل الجيد مع الامراض والفيروسات التي تصيب الحرفان.

وأضاف المتحدث ان هذه الفئة تضطر الى شراء الاعلاف عن طريق السماسرة او الفلاحين اللذين يتحايلون على الوزارة بالتصريح بعدد من الأغنام يكون أكبر بكثير من العدد الحقيقي الذي يملكونه، للحصول على كميات أكبر من الاعلاف المدعمة من طرف الدولة، ليقوموا بعدها بإعادة بيع تلك الاعلاف المتحصل عليها بسعر اكبر من السعر الحقيقي الذي تعتمده وزارة الفلاحة، للموالين غير المعتمدين إداريا، وبالتالي ما يتسبب في ارتفاع أسعار الماشية في السوق.

الموت المفاجئ للحملان قد يؤثر على سوق الماشية في العيد

كشف البيطري، ان هذا الموت المفاجئ للماشية حديثة الولادة قد يؤثر وبشكل كبير في رؤوس الاغنام الموجهة لعيد الأضحى، حيث ان الحملان التي تسبب في نفوقها هذا المرض كانت موجهة لتغطية العجز المسجل في الأضاحي المحلية.

على وزارة الفلاحة الاهتمام أكثر بقطاع البيطرة

كشف مصدر "**الفجر**" ان وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بعيدا تمام عن قطاع البيطرة ولا تعطيه الاهتمام اللازم خاصة الجانب الصحي والتربية الحيوانية ، وكل اهتمامها منصب على الفلاحة والزراعة بشكل اكبر، وهو ما دفع البياطرة وفق المتحدث بالمطالبة بوزارة خاصة بهم، داعيين الوزارة الى الاعتمام اكبر بالشعبة والنظر في مشاكلها لدعم البروة الحيوانية.

استيراد المواشي والاضاحي امر جيد ولكن....

كشف المتحدث ان استيراد المواشي والاضاحي، هو امر استثنائي ومفيد لتغطية العجز الذي تعيشه السوق المحلية، كما يساهم في استقرار الأسعار التي تعرف ارتفاعا كبير، لكن قرار استيراد المواشي، يجب ان يصاحبه اهتمام أكبر بالشعبة وبالماشية المحلية، من خلال القيام بدراسة لواقع الشعبة ومحاولة إيجاد حلول للخلل الذي تعيشه ومشاكل الموالين، لتطوير البروة الحيوانية التي تعرف نقصا، وهو دور وزارة الفلاحة.

تراجع كبير في تهريب المواشي عبر الحدود

كشف مصدر "**الفجر**" ان تهريب المواشي عبر الحدود الجزائرية سواء الى تونس أو المغرب، عرف تراجعا كبيرا مقارنة بالسنوات الفارطة، ويعود هذا حسبه الى ارتفاع أسعار الى ما فوق عشر مليون سنتيم لراس الواحد، مضيفا ان دول الجوار كانت تستنزف البروة الحيوانية الجزائرية ت بصورة كبيرة، لكن غلق الحدود وارتفاع الأسعار أدى الى التقليل وبشكل كبير في التهريب.

مطالب بتشجيع تسويق اللحوم من الجنوب الى الشمال

دعا المتحدث الى التوجه نحو تحويل اللحوم من الولايات الجنوبية الى الشمال من اجل "استغلال أنتوج محلي أكبر، تحقيق الوفرة في الأسواق والتحكم أكبر في الأسعار، من خلال إيجاد حلول لمشكل النقل الذي اعقت أسعاره كاهل الموالين وحالت دون تسويق لحوم الجنوب في الشمال، بالإضافة الى الضرائب والجمارك، داعيا الى وضع تسهيلات اكبر من اجل استغلال افضل للمنتوج المحلي الذي يتمتع بجودة افضل.

وزارة الفلاحة تأمر بإنشاء مخابر تشخيص الامراض

كشف نائب رئيس الفيدرالية الوطنية لمربي المواشي الدكتور عمراني إبراهيم في تصريح لـ "**الفجر**" فيما يخص المرض الذي تسبب في نفوق عدد من الحملان الحديثة الولادة، انه يوجد حالات متشابهة لهذا الامر، لكن التشخيص يجب ان يكون عن طريق جهات رسمية من خلال القيام بتحاليل دقيقة لتشخيص الحالات، ومعرفة نوع المرض، مضيفا ان وزير الفلاحة امر بانشاء مخابر خاصة وعامة للقيام بالتحاليل لتسهيل عمليات تشخيص الامراض، وهو ما ينشجع المربين وأصحاب المهنة والبياطرة للاستثمار في المجال، مشيرا أن انشاء هذه المخابر سيساعد اكبر على تشخيص الامراض بصورة دقيقة من اجل تعجيل الحلول وطريقة العلاج. وبخصوص المرض الذي يتم الحديث عنه في بعض الولايات، أشار المتحدث انه لم يصل بعد ولم نسجل أي حالات في الجهة الشرقية لحد الان.

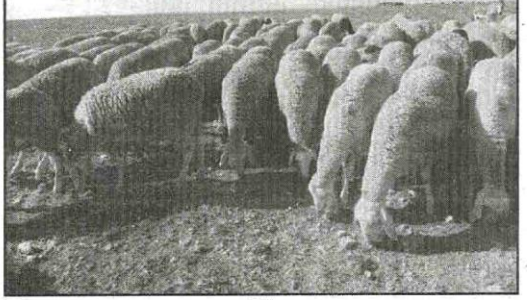

المساهمات
Contributions

EL MASSA
المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 02

ثمنوا توجيهات رئيس الجمهورية لتحرير الفلاحة .. خبراء و مهنيون:

مفاتيح جديدة

للاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي

قرار الرئيس يضمن العدالة في توزيع العتاد الفلاحي و رفع مردودية الإنتاج

"بوخالفة: قرارات صائبة ومدروسة نابعة من تشخيص ميداني منظمة الفلاحين المنتجين: فرصة حقيقية للانتقال بالفلاحة إلى الفعالية الاقتصادية"

أجمع خبراء ومهنيون في القطاع الفلاحي على أن الأوامر التي أسداها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في مجلس الوزراء الأخير، تؤكد مجددا أن الفلاحة أولوية الأولويات، ما يفسر الحرص المتزايد والحضور شبه الدائم لملف القطاع في غالبية اجتماعات مجلس الوزراء، في التزام سياسي ورهان رئاسي لتحقيق الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي.

حنان. ح

قال الخبير في المجال الفلاحي، لعلى بوخالفة، إن القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء تؤكد الإرادة السياسية الكبيرة في رفع كل العراقيل التي تعترض القطاع الفلاحي في تحقيق المردودية المرجوة منه، وكذا العمل على توفير أحسن الظروف للفلاحين، لتعزيز قدراتهم على رفع المردودية وخفض تكاليف الإنتاج، بما يسهم في تطوير هذا القطاع.

وأوضح الخبير في تصريح لـ"المساء"، أن أوامر الرئيس القاضية بتنصيب تعاونيات فلاحية تابعة لمجمع "أغروديف" للتكفل بكراء مختلف الآلات الفلاحية، تعكس رغبة في العودة إلى أسلوب تم العمل به سابقا، حيث كانت توجد تعاونيات في عدة فروع فلاحية تعمل على مرافقة الفلاحين وتقديم خدمات لمساعدتهم، قبل حلها.

واعتبر محدثنا أن إلحاق تعاونيات العتاد الفلاحي بمجمع "أغروديف" قرار "صائب ومدروس"، مفسرا ذلك بكون المجمع الذي يختص في تحويل بعض المواد الفلاحية لاسيما القمح إلى مواد غذائية صناعية، ملحق في وصايته لوزارة الصناعة، وهو بذلك يجمع بين قطاعي الفلاحة والصناعة، مما يؤهله لأن يؤدي مهمة توفير العتاد والآلات الفلاحية بطريقة سلسلة وبفعالية.

وبخصوص أوامر رئيس الجمهورية القاضية بالتعجيل في إعداد النصوص القانونية الخاصة بالتعاونيات وتحديد آخر مارس كأجل لتنصيب التعاونيات، فيعود حسب الخبير، إلى أن موسم الحصاد ينطلق ببعض ولايات الجنوب والهضاب شهر ماي، مبديا اقتناعه بأن التجربة السابقة للقطاع تمكن من إحترام الآجال، لاسيما إذا تمت الاستعانة بإطارات التعاونيات الفلاحية السابقة مع امكانية استخدام مقراتها للشروع في العمل.

أما عن ضرورة التحرير الفوري لقطاع الفلاحة مما وصفها الرئيس بـ"البيروقراطية المتجذرة"، فلفت الخبير إلى رئيس الجمهورية شخص أن البيروقراطية أصبحت واقع حال يدفع الى ضرورة وضع إجراءات ميدانية حقيقية لمحاربة كل أشكالها ا وكل ما يعيق عمل الفلاحين "من جذوره".

من جهتها، ثمنت المنظمة الوطنية للفلاحين المنتجين والمحولين مخرجات مجلس الوزراء، معتبرة إياها فرصة حقيقية لإعادة بعث ديناميكية القطاع الفلاحي والانتقال به من مرحلة التسيير الإداري إلى مرحلة الفعالية الاقتصادية والإنتاجية.

وأشارت المنظمة في بيان ضمنته موقفها من مخرجات مجلس الوزراء، إلى إن تأكيد الرئيس على العمل الميداني والتحرر الفوري من النزعة البيروقراطية، يعد "خطوة إيجابية" طالما نادت بها الأسرة الفلاحية، لكون تعقيد الإجراءات الإدارية لا يزال أحد أبرز العوائق أمام رفع الإنتاج وتحسين المردودية.

كما ثمنت قرار تنصيب تعاونيات فلاحية تابعة لمجمع أغروديف، من حيث أنه يساهم في تخفيف الأعباء المالية عن الفلاحين، خاصة صغار المنتجين، ويضمن عدالة في توزيع العتاد الفلاحي ويسمح برفع مردودية الإنتاج.

بالمقابل، تعتقد المنظمة بأن نجاح هذه المساعي يتطلب إشراك ممثلي الفلاحين في إعداد القانون المنظم للتعاونيات مع ضمان الشفافية في تسيير العتاد وآليات الكراء ووضع آلية مراقبة ميدانية تمنع أي عودة للممارسات البيروقراطية أو المحاباة.

الشعب
يومية وطنية إخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 04

آليات فعّالة لتحديث طرق الإنتاج وتحسين المردودية

■ تحديث طرق الإنتاج وتحسين المردودية بما يسمح للفلاحين بالعمل في ظروف أفضل

ثمّن الخبير الفلاحي أحمد مالحة ما جاء في اجتماع مجلس الوزراء، خاصة ما تعلق بالقطاع الفلاحي، مؤكّدا أنّ هذه القرارات تعكس اهتماما واضحا من السلطات العليا بالفلاحة باعتبارها أساسا لتحقيق الأمن الغذائي ودعم التنمية الاقتصادية، وأوضح أن التركيز على المكننة الفلاحية وتخفيف الإجراءات الإدارية يعد خطوة مهمة لتحديث طرق الإنتاج وتحسين المردودية، بما يسمح للفلاحين بالعمل في ظروف أفضل وتحقيق نتائج أكبر.

خالدة بن تركي

أكّد الخبير الفلاحي أحمد المالحة في تصريح لـ «الشعب»، أن تطوير القطاع الفلاحي يمر حتما عبر تعزيز العمل الميداني وتحرير الفلاحة من القيود البيروقراطية، مشيرا إلى أن رئيس الجمهورية قال في مناسبة إعلامية سابقة سواء خلال حوار صحفي أو ملتقى مهني «إن الوقت قد حان حتى لا تبقى الفلاحة مرتبطة بشكل مفرط بالإدارة، لأن الفلاح في الأصل رجل ميدان وليس موظف إدارة».

وأوضح أنّ وزارة الفلاحة ومديرياتها على المستوى الولائي، إلى جانب الغرفة الوطنية والغرف الولائية للفلاحة، لها دور أساسي في إعداد القوانين وتنظيم الشعب الفلاحية وضبط الإطار التشريعي، لكن هذا لا يعني أن تكون الإدارة هي التي تشرف مباشرة على كل تفاصيل نشاط الفلاح، وأكّد أن دور الإدارة يجب أن يبقى تنظيميا وتأطيريا، لا تدخليا في العمل اليومي للمنتجين.

وأفاد مالحة أنّ الغرف الفلاحية، خاصة الغرف الولائية، هي الإطار الطبيعي الذي يجمع الفلاحين ويمثلهم، ويوفر لهم البطاقات المهنية والتراخيص والتكوين والمرافقة التقنية، وأضاف أن الأصل أن تكون الفلاحة مرتبطة مهنيا بالغرفة الوطنية للفلاحة، لكن هذه الأخيرة تحتاج – حسب قوله – إلى إعادة هيكلة في مهامها وصلاحياتها حتى تمارس دورها الحقيقي كقوة اقتراح وإرشاد ومتابعة للفلاحين.

كما أكّد أنّ الغرفة الفلاحية ينبغي أن تكون أكثر استقلالية وتعزيزا من حيث الموارد البشرية والإمكانيات المادية، وأن تمنح صلاحيات أوسع تمكنها من خدمة المهنة بفعالية أكبر، وقال إن من الضروري أيضا ربط المعاهد الفلاحية بالغرف المهنية حتى يكون التكوين موجّها مباشرة لاحتياجات الفلاحين ويخدم الميدان فعليا.

أمّا بخصوص تنصيب تعاونيات فلاحية تابعة لمجمّع معين، أوضح الخبير أنّه يبدو أن هناك توجها لإعادة تنظيم بعض المهام على مستوى المجمعات والمؤسسات التابعة لها، خاصة في مجالات استيراد البذور والزيوت وتسويق بعض المنتجات الفلاحية.

في هذا الإطار، نرى أنّ هناك شركة وطنية لتسويق وصناعة المعدات والآلات الفلاحية، وهي مؤسسة تابعة للدولة، تقوم بصناعة بعض الآلات الفلاحية الصغيرة، كما تسوق الجرارات والحصادات ومختلف التجهيزات، هذه المؤسسة لها خبرة طويلة، ومقرها في بئر خادم، ولها فروع عبر مختلف ولايات الوطن.

وأكّد على دعم هذه الشركة الوطنية وتعزيز دورها بدل الاتجاه إلى حلول أخرى، فهي تملك التجربة والإمكانيات، ويمكنها أن تتكفل بتوفير العتاد الفلاحي سواء في الحرث أو الحصاد أو غيرها من الأنشطة، وهذا سيكون أحسن من اللجوء إلى خيارات قد لا تكون مدروسة جيدا.

ويرى مالحة أنّه من الضروري التفكير في تقديم تحفيزات حقيقية، وربما فتح المجال أمام الخواص لتسيير تعاونيات فلاحية مختصة في كراء العتاد الفلاحي، مع توفير تسهيلات ودعم من الدولة بهذه الطريقة يمكن تنظيم القطاع وتحسين الخدمات المقدمة للفلاحين بطريقة أكثر فعالية، لأن التعاونيات الفلاحية تساهم فعلا في تخفيف العبء عن الفلاحين، فهي توحّد الجهود والأفكار والإمكانات، وتسمح باستغلال الوسائل بطريقة أفضل، فاليوم من الضروري أن يكون الفلاحون مهيكلين في إطار تعاونيات أو جمعيات، لأن العمل الفردي لم يعد كافيا لمواجهة التحديات.

فالتعاونية – يقول المتحدث – حل اقتصادي فعّال، يخفف التكاليف، ويرفع من مردودية العمل الفلاحي، ويعزز روح التضامن بين الفلاحين، وتساهم أيضا في تنظيم الجهود وتوحيد الوسائل، ما يسمح للفلاحين بمواجهة التحديات بشكل جماعي وأكثر فاعلية.

وبخصوص ما جاء في الاجتماع، أكّد مالحة أنّ رئيس الجمهورية كلّف الوزير الأول بإعداد قانون خاص ينظم عمل التعاونيات الفلاحية، وذلك بعد إنشاء مجلس وطني للمكننة، علما أن هناك قوانين تنظم التعاونيات تحت إشراف وزارة الفلاحة، فالتعاونية هي ببساطة إطار يجمع عددا من الفلاحين يشتركون في نفس النشاط أو نفس الوسائل، وقد تكون تعاونية خدمات أو إنتاج أو تصدير أو استعمال آلات، وتختلف حسب التخصص.

وعليه، أكّد الخبير الفلاحي أحمد مالحة أنّ هذه القرارات خطوة مهمة للنهوض بالقطاع الفلاحي، من خلال تجسيدها ميدانيا ووضع الفلاح في قلب كل إصلاح.

النصر ANNASR
يومية كل القراء
الصفحة: 03

خبراء يبرزون أهمية تنصيب تعاونيات توضع في خدمة الفلاحين

قرارات الرئيس تساهم في رفع مردودية الإنتاج الفلاحي

نوّه خبراء ومختصون، أمس، بتعليمات وقرارات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، خلال ترؤسه، أول أمس اجتماعا لمجلس الوزراء، بخصوص المكننة الفلاحية وما تعلق بتنصيب تعاونيات فلاحية تكون تابعة لمجمع «أغروديف»، توضع في خدمة الفلاحين وأشاروا إلى أن قرارات السيد رئيس الجمهورية، ستساهم في رفع مردودية الإنتاج الفلاحي ومضاعفة الإنتاج وتخفيض تكاليف الإنتاج بالنسبة للمزارعين وتحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان الأمن الغذائي.

وأكد الخبير الفلاحي لعلا بوخالفة في تصريح للنصر، أمس، على أهمية القرارات والتعليمات التي وجهها السيد رئيس الجمهورية ومنها ما تعلق بتنصيب تعاونيات فلاحية تكون تابعة لمجمع «أغروديف»، توضع في خدمة الفلاحين، مضيفا في هذا الصدد، ان قرار رئيس الجمهورية، جد إيجابي، مبرزا أن اختيار هذا المجمع التابع لوزارة الصناعة، مدروس، سيما وأنه من المجمعات الكبرى على مستوى الوطن ولديه الإمكانيات للحصول على العتاد الفلاحي، كما أنه يستعمل المواد الفلاحية في الصناعات التحويلية.

كما أشار الخبير الفلاحي، إلى أهمية تنصيب هذه التعاونيات في آجال لا تتجاوز نهاية شهر مارس المقبل، كون موسم الحصاد، ينطلق مبكرا في بعض مناطق الجزائر، لاسيما الجنوبية وذلك لتفادي أي إشكالات تواجه الفلاحين، حيث تلعب هذه التعاونيات أدوارها فيما يتعلق بتوفير العتاد وتقديم خدمات للمزارعين قبل موسم الحصاد.

ونوه المتدخل، بتعليمات السيد رئيس الجمهورية بخصوص وضع قانون خاص يؤطر وينظم هذه التعاونيات، حيث كلف السيد رئيس الجمهورية الوزير الأول بالإشراف على وضع قانون خاص يؤطر وينظم هذه التعاونيات عاجلا.

واعتبر الخبير الفلاحي، أن هذه القرارات، ستساهم في رفع مردودية الإنتاج الفلاحي وتحسين الإنتاجية بالإضافة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج بالنسبة للمزارعين وتحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع المواد الغذائية الفلاحية وخاصة المواد الاستراتيجية وضمان الأمن الغذائي وخاصة في الظروف الحالية والتي تتميز بتغيرات المناخ والأوضاع الجيوسياسية التي تحتم على كل دولة أن تعتمد على نفسها في تغذية مواطنيها.

وأشار المتحدث، إلى أهمية التوجه الحالي في القطاع الفلاحي وكذا ضرورة القضاء على البيروقراطية المتجذرة، لافتا إلى أن القطاع يحظى بأهمية كبيرة والذي يشكل الضمان لتحقيق أهداف رئيسية، مشيرا إلى أن المنتوج الفلاحي، يمثل تقريبا 38 مليار دولار، كما أن القطاع الفلاحي، يساهم بنسبة عالية في الناتج الداخلي الخام، وأصبح من القطاعات الاستراتيجية.

وأبرز الخبير الفلاحي لعلا بوخالفة، أهمية الاستراتيجية التي تم وضعها والتي أعطت ثمارها في القطاع الفلاحي، منوها بالمشاريع التي تم تجسيدها ومنها التي تم إطلاقها على مستوى جنوب الوطن، واستغلال مساحات كبرى، ولفت إلى أن الدولة تعمل على معالجة وإيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي يعاني منها الفلاحون، الأمر الذي يؤدي إلى مضاعفة الإنتاج.

من جانبه ، نوه أستاذ العلوم الاقتصادية البروفيسور عبد الصمد سعودي، في تصريح للنصر، أمس، بقرارات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون خلال ترؤسه اجتماعا لمجلس الوزراء، أول أمس، فيما يتعلق بالمكننة الفلاحية، والتشديد على أهمية العمل الميداني وتحرير فوري لقطاع الفلاحة من النزعة البيروقراطية، معتبرا أن تنصيب تعاونيات فلاحية تكون تابعة لمجمع «أغروديف» للتكفل بكراء مختلف الآلات الفلاحية الخاصة بالحرث والحصاد ومختلف الخدمات الفلاحية، سيساهم في زيادة المردودية وزيادة ومضاعفة الإنتاج بشكل كبير لتغطية السوق المحلية والتوجه إلى التصدير.

وأشار أستاذ العلوم الاقتصادية، إلى أن المساحات الفلاحية الكبرى والتي تحقق إنتاج وفير، تحتاج إلى مكننة ومعدات وآلات حديثة، لافتا أن وضع هذه التعاونيات في خدمة الفلاحين، في كل ربوع الوطن، يمكن من رفع مردودية الإنتاج الفلاحي.

وأضاف البروفيسور عبد الصمد سعودي، أن قطاع الفلاحة، يحظى بأهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني لعدة اعتبارات، حيث يأتي في المرتبة الثانية من حيث المساهمة في الناتج الداخلي، كما أنه يحقق السيادة والأمن الغذائي، خاصة في ظل التقلبات على الصعيد الدولي من الناحية الأمنية والمناخية، منوها بالمشاريع الكبرى في القطاع والتوجه للفلاحة الصحراوية بهدف تعزيز الأمن الغذائي وتقليص الواردات والرفع من حجم الصادرات.

كما لفت إلى أهمية القطاع باعتبار أن مخرجاته تعتبر مدخلات للصناعة الغذائية وهو ما يساهم في تعزيز القطاع الصناعي في الجزائر.

من جانب آخر، أشار المتحدث، إلى أن تعزيز الرقمنة وعصرنة القطاع والقضاء على البيروقراطية، يساهم في زيادة الدعم لهذا القطاع ووصوله إلى مستحقيه من أجل أن يكون هناك إنتاج أكبر في المجال الفلاحي.

مراد - ج

تادامسا نيوز
الثلاثاء 24 فبراير,2026 15:06

لماذا تتأخر الجزائر في اقتحام أسواق فرنسا وكندا بزيت الزيتون والتمور؟

سرور بومزبر

احسن و اجود زيت زيتون في الجزائر

تدخل شعبتا زيت الزيتون والتمور في الجزائر هذا الموسم على وقع مفارقة اقتصادية لافتة. وفرة إنتاج وجودة أعلى من السنوات الماضية، يقابلها ركود واضح في الأسواق وخسائر متزايدة لدى الفلاحين والمستثمرين. في مشهد يعكس انتقال الأزمة من الحقل إلى السوق، ومن محدودية العرض إلى اختناق التسويق والتصدير .وبينما تُترجم الوفرة عادة إلى مداخيل ونمو في سلاسل القيمة. تحولت في الحالة الجزائرية إلى مخازن ممتلئة، ومعاصر تعمل دون طاقتها، وانحدار في الأسعار. مع عجز المنتج عن النفاذ إلى الأسواق الخارجية في الوقت الذي ترتفع فيه شهية الاستيراد عالميا.

وفق ما يشرحه الخبير الاقتصادي هواري تيغرسي، فإن ما يحدث هذا الموسم يُثبت أن الإشكال لم يعد زراعيا ولا مرتبطا بضعف الإنتاج كما كان يُختزل في السنوات السابقة. بل أصبح أزمة تنظيم سوق وتسيير فائض وغياب أدوات تسويق احترافي، قبل أن يصل إلى نقطة أكثر حساسية. العجز المزمن عن تحويل الوفرة إلى صادرات وعملة صعبة. فحين تتحول الأسعار المنخفضة نسبيا للمستهلك إلى خسارة للفلاح. يصبح الخلل بنيويا في منظومة ما بعد الحصاد، لا في القدرة الإنتاجية نفسها.

ويشير تيغرسي إلى أن الصورة الميدانية تكشف عمق الاختناق: مخازن ممتلئة، منتجات لا تجد قنوات تصريف، ومعاصر زيتون لا تعمل بكامل طاقتها رغم وفرة المادة الأولية. في وقت يُفترض أن تتوسع فيه سلسلة القيمة من الجمع إلى التحويل ثم إلى التسويق والتصدير. غير أن الحلقة التي تعطل هذا المسار هي الحلقة التجارية. لأن المنتج يظل محصورا داخل سوق محلي محدود الاستيعاب، ومعرضا لضغط الوفرة الذي يدفع الأسعار إلى الهبوط دون وجود صمام تصديري يمتص الفائض ويحمي هامش الربح.

ومن هذا المنظور، يرى الخبير الاقتصادي أن الوفرة الحالية، بدل أن تكون مكسبا خالصا، كشفت خللا أعمق في بنية الاقتصاد الفلاحي. توسع في المساحات واستثمارات في التقنيات الحديثة وتحديث نسبي في طرق الإنتاج. دون مواكبة بمنظومة تصدير فعالة تتعامل مع الفائض بوصفه فرصة استراتيجية. هنا يبرز "الغائب الأكبر". بحسب تعبيره، وهو القطاع المفترض أن يقود فتح الأسواق الخارجية بعقلية تجارية هجومية تبحث عن الزبون العالمي وتبني عقودا وشراكات ومنافذ توزيع، لكنه ما يزال في كثير من الأحيان يشتغل بمنطق إداري بطيء لا يلتقط توقيت السوق ولا يدير المنافسة الدولية.

زيت الزيتون قاطرة تصديرية

ولإبراز حجم الفجوة، يقارن تيغرسي واقع الجزائر بتجارب إقليمية ودولية قريبة. فتونس جعلت زيت الزيتون قاطرة تصديرية ورافعة لميزانها الغذائي نحو أوروبا. بينما لا تكتفي إسبانيا ببيع زيت فقط، بل تبيع علامة وهوية وقيمة مضافة وتسيطر على جزء معتبر من السوق العالمي عبر التسويق والتغليف والمعايير. والأسواق نفسها التي تستورد سنويا آلاف الأطنان من زيت الزيتون والتمور مثل فرنسا وكندا، لا تزال حصة الجزائر فيها هامشية.

رغم أن الجزائر بلد متوسطي بقدرات إنتاجية معتبرة وجودة تنافسية. والسؤال الذي يفرض نفسه، وفق قراءة تيغرسي، ليس لماذا لا ننتج، بل لماذا لا نصل إلى السوق حين ننتج بوفرة.

ويحدد الخبير نقطة الاختناق الحقيقية في منطقة "ما بعد الحصاد". فالفلاح اليوم يبيع زيتا خاما وتمورا سائبة. غالبا دون علامة تجارية، ودون تغليف احترافي، ودون عقود تصدير واضحة. أي إن القيمة تُترك خارج الحدود وتنتقل إلى الوسطاء. وحتى عندما يحدث تصدير، يكون في كثير من الحالات أقرب إلى تصريف مواد أولية منخفضة السعر. بينما تُعاد تعبئتها وتسويقها خارجيا بقيمة أعلى مضاعفة، لتذهب الأرباح إلى غير المنتج الأصلي. النتيجة الاقتصادية المباشرة لهذه الحلقة المكسورة تظهر في انهيار الأسعار محليا، وخسائر للمستثمرين. وعزوف تدريجي للشباب عن الاستثمار الفلاحي حين يرون أن النجاح في الحقل لا يضمن الاستدامة المالية، إلى جانب ضياع فرصة ثمينة لجلب العملة الصعبة من صادرات غذائية ذات طلب عالمي مستقر ومتنامٍ.

انطلاقا من هذا التشخيص، يؤكد تيغرسي أن الحل لا يكمن في رفع الإنتاج أكثر، لأن الجزائر أثبتت قدرتها على تحقيق الوفرة. بل في إدارة الفائض بذكاء وتوجيهه نحو سلاسل قيمة أعلى ومنافذ تصدير حقيقية. وفي هذا السياق، يضع ثلاثة مسارات متوازية، يبدأ أولها بإجراءات عاجلة لتفادي انهيار الأسعار عند ذروة الموسم. عبر إنشاء تعاونيات تسويق قوية قادرة على التفاوض والتجميع وتوحيد العرض بدل التشتت الفردي الذي يضعف المنتج، مع اعتماد تخزين استراتيجي يمتص الفائض ويؤخر البيع عند الحاجة لمنع انهيار الأسعار، إلى جانب إطلاق منصات بيع رقمية تفتح قنوات تسويق جديدة داخلية وخارجية، وربطها بتعبئة عصرية وعلامات تجارية وطنية قادرة على المنافسة.

بعثات تجارية خارجية

أما المسار الثاني، فيرتبط بما يسميه الخبير "دور القطاع المفقود" أي التجارة الخارجية بصيغتها العملية لا الإدارية. عبر بعثات تجارية خارجية حقيقية تنزل إلى الأسواق وتقرأ الطلب وتفاوض الموزعين. وتوقيع اتفاقيات مع موزعين أجانب بدل الاكتفاء بمحاولات تصدير موسمية، ودعم مشاركة المنتجين في المعارض الدولية بوصفها منصات عقود لا مجرد واجهات. مع تسهيل إجراءات التصدير واللوجستيك لتقليص كلفة النفاذ إلى السوق، ومرافقة المنتجين للحصول على شهادات الجودة الضرورية. لأن الأسواق الخارجية لا تشتري الجودة فقط بل تشتري معيارا موثقا يمكن تتبعه.

في المسار الثالث، يضع تيغرسي التحويل الصناعي كحجر زاوية، لأن القيمة المضافة هي الفارق الحقيقي بين الربح والخسارة. فالتمور يمكن أن تتحول إلى عجينة وسكر ومشتقات غذائية ومنتجات تجميلية. بدل أن تباع سائبة، وزيت الزيتون يمكن أن يُوجَّه نحو زيت بكر ممتاز معبأ بعلامة جزائرية قابلة للتسويق في الشرائح الأعلى سعرا، إلى جانب منتجات عضوية تُباع بهوامش مرتفعة في أسواق متخصصة. ويشير إلى أن الفرق السعري قد يصل إلى 300% عندما تتحول المادة الخام إلى منتج نهائي يحمل علامة وتغليفا ومعيار جودة، ما يعني أن الجزائر لا تحتاج فقط إلى إنتاج أكبر، بل إلى "صناعة القيمة" بعد الإنتاج.

ووفق رؤية الخبير الاقتصادي هواري تيغرسي، أن المعادلة أصبحت واضحة ومباشرة: ليست المشكلة أن الجزائر لا تنتج بما يكفي. بل أنها لا تبيع بما يكفي، ولا تدير فائضها بمنطق السوق العالمي. الفلاحة نجحت في الحقل، وبعض مؤشرات التحويل بدأت تتحرك. لكن التجارة الخارجية ما تزال الحلقة الأضعف، وفي اقتصاد حديث تُقاس فيه القوة بالقدرة على النفاذ إلى الأسواق. فإن من لا يصدر لا يضمن نموا مستداما. المرحلة المقبلة، بالتالي. لا تحتاج إلى مزيد من الغرس فقط، بل إلى عقلية تاجر عالمي تشتري السوق قبل الحصاد. وتبني العلامة قبل الوفرة، لأن المستقبل لا يبتسم لمن يزرع أكثر، بل لمن يسوّق أفضل.

رابط دائم https://tdms.cc/yonrl

الوسط EL WASSAT
يومية وطنية شاملة
الصفحة :04

تقارير دولية تتحدث عن التقدم الملحوظ الذي حققته

الجزائر «تنهي» التبعية وتكسب الرهان في إنتاج الذرة

● تكفل الدولة بشراء المحصول المحصود بأسعار محددة ومقبولة

أشادت تقارير دولية حديثة، بالتقدم الملحوظ الذي حققته زراعة الذرة الصفراء في الجزائر، منتشيا بنجاح المسار التقني للمحصول، وارتفاع مردود الهكتار الواحد لاسيما في ولايات الجنوب الكبير، مما دفع بالسلطات العمومية إلى تنفيذ مخطط خاص بإنتاجها وتكثيفها على غرار القمح بنوعيه الصلب واللين والشعير والبقوليات.

إلهام. س

وأفادت التقارير ذاتها أن عمليات الحصاد الذهبي في ولايتي تيميمون وأدرار تتواصل، حيث باتت الأرقام تتحدث عن انجاز اقتصادي هائل، مما يهدد هيمنة الولايات المتحدة على هذا القطاع الاستراتيجي، الذي كان يكلف الخزينة العمومية أموالا طائلة، مشيرة إلى أن هذا الإنتاج الوفير يمثل اليوم خيارا بديلا عن الوردات التقليدية من واشنطن ودول أخرى، مما يعني تحررا تدريجيا من قيود السوق العالمية.

وحسب خبراء في مجال الفلاحة، فقد باشرت السلطات تنفيذ عدة إجراءات ميدانية لترغيب الفلاحين في إنتاج الذرة الصفراء منها توفير البذور وتكفل الدولة بشراء المحصول المحصود بأسعار محددة ومقبولة للمنتجين إلى حد ما، فضلا عن توفير الأسمدة الزراعية والمبيدات بأثمان مدعمة ومناسبة، في خطوات من شأنها زيادة الإقبال على هذه الشعبة وتوسيع مساحاتها المسقية مستقبلا.

وفي هذا الصدد، أشارت وزارة الفلاحة إلى أن البلاد شهدت خلال السنوات الماضية توسعا ملحوظا في زراعة الذرة الصفراء ضمن إستراتيجية الدولة لتقليص فاتورة استيراد الحبوب الموجهة أساسا لصناعة الأعلاف، مبرزة أن هذا قد انعكس في زيادة المساحات المزروعة وتحسن متوسط الإنتاجية بفضل إدخال أصناف هجينة عالية الإنتاج وتحسين نظم الري، خاصة في ولايات الجنوب والهضاب العليا.

كما ساهم الاعتماد على التقنيات الحديثة في الزراعة والميكنة في رفع كفاءة العمليات الحقلية، مما عزز من استقرار الإمدادات المحلية لمصانع الأعلاف وخفف جزئيا الضغط على العملة الصعبة المخصصة للاستيراد.

وأضافت أن من أبرز نتائج هذا التوسع تنشيط الدورة الاقتصادية في المناطق الزراعية الجديدة، حيث وفرت زراعة الذرة الصفراء فرص عمل موسمية ودائمة، ودعمت تكامل سلاسل الإنتاج بين المزارعين ومربي الدواجن والمواشي.

كما ساعد زيادة الإنتاج المحلي على استقرار نسبي في أسعار الأعلاف، الأمر الذي انعكس بدوره على تكاليف إنتاج اللحوم البيضاء والحمراء.

هذا، وعاين وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين وليد خلال زيارة عمل وتفقد قادته مؤخرا إلى ولايتَي أدرار وتيميمون، عدة محيطات فلاحية متخصصة في الزراعات الإستراتيجية، حيث وقف على مدى تقدّم حملة البذر بالنسبة لشعبة الحبوب، وعلى سير عملية حصاد محصول الذرة الحبيّة لموسم 2025-2026، حيث تفقد الوزير العديد من المستثمرات المتخصصة في زراعة الذرة الصفراء، على مستوى محيط «حمادة الراية» بولاية أدرار ومحيط أوفران بولاية تيميمون، أين اطلع ميدانيا على المجهودات المبذولة من طرف المستثمرين، لا سيما الشباب منهم، الذين حققوا نتائج جد مشجعة، لا سيما فيما يخص المردودية في الهكتار، بفضل إتباع المسار التقني الصحيح، كما تمت معاينة حظيرة المكننة المسخَرة لحصاد وجمع محصول الذرة، لاسيما الحاصدات والمجففات، حيث تم مؤخرا تزويد ولاية أدرار بمجففات إضافية لمواكبة وتيرة الحصاد، بعد أن تم تسجيل توقف بعضها في بداية العملية، مما أثار تخوّف المستثمرين من ضياع محصولهم، حيث أسدى الوزير تعليمات لمختلف المصالح المعنية للتحضير المسبق للموسم القادم، بتوفير المكننة الضرورية (حاصدات، مجففات وشاحنات نقل)، تحسبا لتوسيع المساحات المزروعة وتفادي الأخطاء المسجلة خلال هذا الموسم.

وقد شدد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، في اجتماع لمجلس الوزراء على وضع إستراتيجية وطنية لبدء تحقيق الاكتفاء الذاتي في ثلاثة محاصيل كبرى على المدى القريب جدا، هي الذرة والقمح الصلب والشعير، واستعادة زراعة الذرة كأولوية وجعلها تقليدا في الثقافة الزراعية الجزائرية لخفض ميزانية استيرادها.

كما أوصى رئيس الجمهورية بتوجيه المطاحن المتوقّفة إلى النشاط في مجال تغذية الأنعام من خلال استغلال القدرات الوطنية في مجال إنتاج الذرة، ما ينعكس إيجابا على الثروة الحيوانية ولا سيما إنتاج اللحوم.

الأسواق و الاقتصاد الزراعـي
Markets and Agricultural Economy

تادامسا نيوز
الثلاثاء 24 فبراير,2026 14:53

وزارة التجارة تتحرك ضد "تضليل المصدر": دمغ جديد يفضح اللحوم المستوردة

أكرم مسعود

إنتاج اللحوم الحمراء الصورة: (ح/م)

تربية الأبقار لإنتاج اللحوم الحمراء الصورة: (ح/م)

دخل ملف "تمييز اللحوم" في الجزائر مرحلة ضبط صارمة، بعد أن رصدت وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية حالات غياب فصل واضح بين اللحوم المستوردة وتلك المنتجة محليا على مستوى بعض نقاط البيع. وهو ما اعتُبر ثغرة قد تتحول إلى بوابة تضليل للمستهلك عبر التلاعب بالمصدر أو تمرير المنتوج المستورد على أنه وطني. وبناء على هذا التشخيص، تحركت الوزارة بشكل فوري عبر مراسلة وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري لإقرار آلية موحدة وملزمة للتمييز. تقوم على أختام مختلفة تمنع الخلط وتغلق مجال اللبس، في خطوة تحمل بعدا مزدوجا: حماية القدرة الشرائية وترسيخ شفافية المعاملات التجارية.

الرد لم يتأخر. إذ صدر توجيه رسمي من وزارة الفلاحة، بمراسلة موقعة من طرف الأمين العام للوزارة، حميد، تحت رقم 367، تتعلق بـ"تعزيز آليات تمييز اللحوم المستوردة عن اللحوم المنتجة محليا". وتضمنت إجراءات تنظيمية دقيقة تُلزم المصالح البيطرية عبر ولايات الوطن بالتطبيق الصارم لمنظومة الدمغ. باعتبارها خط الدفاع الأول في مراقبة اللحوم الخاضعة للرقابة البيطرية، ومفتاح التحقق من المنشأ قبل أن تصل إلى المستهلك.

المراسلة، الموجهة إلى مديري المصالح الفلاحية بالولايات بالتنسيق مع المفتشين الولائيين للمصالح البيطرية، استندت إلى معطى ميداني واضح. متابعة تموين السوق الوطنية باللحوم الحمراء كشفت في بعض النقاط غياب تمييز ملموس بين اللحوم المستوردة والمحلية. ومن هنا جاء التدخل باعتباره إجراء ضبط عاجل، هدفه إرساء معيار واحد على المستوى الوطني يمنع أي هامش للاجتهاد أو "التفسير". عند نقاط البيع، ويضع المستهلك أمام علامة بصرية فورية لا تقبل التأويل.

ولتعزيز الإلزام القانوني، شددت التعليمة على المرجعية التنظيمية التي تحكم العملية، وهي المقرر الصادر بتاريخ 29 صفر 1417 الموافق لـ15 يوليو 1996. الذي يحدد خصائص وكيفيات وضع الدمغ على اللحوم الخاضعة للمراقبة البيطرية. بمعنى آخر، لا يتعلق الأمر بتوصية ظرفية، بل بإعادة تفعيل صارم لأداة ضبط قائمة، مع تشديدها وتوحيد تطبيقها لحماية السوق من التشويش.

دمغ شاقولي على الكتف

التفاصيل التقنية جاءت على درجة عالية من الدقة، وبمنطق "إزالة الالتباس" عبر فرق واضح في عدد الأختام واتجاهها، بحسب نوع اللحم ووزن الذبيحة. ففي الذبائح التي يفوق وزنها 30 كلغ، تقضي الإجراءات بأن تكون اللحوم المنتجة محليا موسومة بدمغ طولي واحد يمتد من الكتف إلى الفخذ. إضافة إلى دمغ شاقولي على الكتف ودمغ شاقولي آخر على الفخذ، وفق التنظيم المعمول به. في المقابل، تُوسم اللحوم المستوردة بدمغين متوازيين طوليا من الكتف إلى الفخذ بدل دمغ واحد، مع دمغين متوازيين شاقوليا على الكتف وعلى الفخذ، أي علامة مزدوجة في الاتجاهين الطولي والشاقولي لفضح المصدر بصريا ومنع تمرير المنتوج المستورد ضمن العرض المحلي.

أما الذبائح التي يقل وزنها عن 30 كلغ، فالإجراء يواصل المنطق نفسه ولكن بصيغة مبسطة: بالنسبة للحوم المحلية يُوضع دمغ طولي واحد من الكتف إلى الفخذ. وبالنسبة للحوم المستوردة يُوضع دمغان متوازيان طوليا من الكتف إلى الفخذ عوض دمغ واحد، لضمان التفريق الواضح حتى في الذبائح الأصغر، حيث يكون الخلط أسهل عند التقطيع أو العرض.

ولأن التلاعب غالبا ما يحدث في مرحلة التقسيم والبيع بالتجزئة، خصصت التعليمة حيزا حاسما للحوم المقطعة. فبالنسبة للحوم المنتجة محليا، يُعتمد ختم بيضوي واحد كما ينص التنظيم. أما اللحوم المستوردة، فيُفرض عليها ختمان بيضويان بدل ختم واحد، ليصبح التمييز قائما حتى بعد زوال شكل الذبيحة، وحتى في القطع التي تُعرض منفصلة داخل الثلاجات أو واجهات العرض.

انطباع المستهلك

ولم تكتفِ المراسلة بتحديد "كيف" يتم الدمغ، بل حدّدت أيضا "أين" و"بأي صرامة" يُطبق. إذ دعت إلى السهر على التطبيق الصارم لهذه التعليمات عبر جميع نقاط الذبح والتوزيع دون استثناء. وهو ما يعني أن الإجراء لا يستهدف نقطة بيع بعينها، بل يهدف إلى تعميم وطني يغلق ثغرات التهرب. كما نصت على ضرورة إعلام مصالح التجارة على المستوى المحلي بفحوى التعليمات ومنظومة تطبيقها. حتى تعمل الرقابة البيطرية والرقابة التجارية ضمن سلسلة واحدة، وتتقاطع عمليات التفتيش بدل أن تبقى مجزأة.

والأكثر دلالة أن التعليمة طالبت بإرسال تقرير مفصل إلى المصالح المركزية حول مدى ومدة تنفيذ هذه الإجراءات. في إشارة إلى أن الدولة لا تبحث فقط عن قرار ورقي، بل عن أثر ميداني قابل للقياس والتقييم والمراجعة. بما يسمح بتحديد الولايات الأكثر التزاما، ورصد مواطن التعثر، وفتح المجال لإجراءات تصحيحية أو عقابية عند الضرورة.

بهذا التحرك، تنتقل السلطات من معالجة "انطباع المستهلك" إلى تثبيت معيار قانوني بصري لا يسمح بالمناورة. ختم واحد واتجاه محدد للحوم المحلية، وختمان متوازيان للحوم المستوردة، سواء في الذبائح الثقيلة أو الخفيفة. مع قاعدة خاصة للحوم المقطعة تعتمد ختمين بيضويين بدل ختم واحد. والغاية المعلنة ليست تقنية فقط، بل اقتصادية بامتياز: قطع الطريق أمام أي تضليل في المصدر، حماية المستهلك من الاستغلال. وضبط السوق بآلية واضحة تجعل المنشأ معلومة مؤكدة لا موضوع تخمين.

رابط دائم **https://tdms.cc/8zp40**

اليومي الشروق
إخبارية وطنية
الصفحة: 05

تحرك وزارتي التجارة والفلاحة بعد تسجيل حالات تضليل

إجـــراء عـــاجـــل للتمـيـــز بـيـن اللحـوم المستوردة والمحلّيـــــة!

- أختام مزدوجة لكشف المصدر... ومنع خلط اللحوم في نقاط البيع
- دمغ طولي وشاقولي للحوم المحلية ودمغان متوازيان لفضح المستوردة
- تعميم الإجراءات على جميع نقاط الذبح والتوزيع لحماية القدرة الشرائية

إيمان كيموش

تفطّنت وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية إلى وجود حالات غياب تمييز واضح بين اللحوم المستوردة ونظيرتها المنتجة محليا على مستوى بعض نقاط البيع، وهو ما قد يفتح المجال أمام اللبس أو استغلال المستهلك بشأن مصدر المنتج، وانطلاقاً من مسؤوليتها في حماية المستهلك وضمان شفافية المعاملات التجارية، بادرت الوزارة إلى مراسلة وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري قصد اتخاذ الإجراءات اللازمة لإرساء آلية واضحة وموحدة لتمييز اللحوم، عبر اعتماد ختم مختلف يتيح التفريق الدقيق بين اللحوم المحلية والمستوردة.

وحسب مراسلة موقعة من طرف الأمين العام لوزارة الفلاحة، تحمل رقم 367، اطلعت عليها "الشروق"، والمتعلقة بـ«تعزيز آليات تمييز اللحوم المستوردة عن اللحوم المنتجة محلياً"، فقد تقرر إلزام المصالح البيطرية عبر ولايات الوطن باتخاذ تدابير تنظيمية دقيقة لضمان التطبيق الصارم لإجراءات الدمغ.

وجاء في المراسلة، الموجهة إلى مديري المصالح الفلاحية بالولايات بالتنسيق مع المفتشين الولائيين للمصالح البيطرية، أنه في إطار متابعة عملية تموين السوق الوطنية باللحوم الحمراء، لوحظ على مستوى نقاط البيع عدم وجود تمييز واضح بين اللحوم المستوردة واللحوم المنتجة محلياً، ما استدعى التدخل لضبط العملية وحماية المستهلك.

وأكدت التعليمة على ضرورة الالتزام بأحكام المقرر الصادر بتاريخ 29 صفر 1417 الموافق لـ15 يوليو 1996، الذي يحدد خصائص وكيفيات وضع الدمغ على اللحوم الخاضعة للمراقبة البيطرية، باعتباره الإطار المرجعي المعتمد في تنفيذ هذه الإجراءات.

وفيما يخص الذبائح (الهياكل) التي يفوق وزنها 30 كلغ، أوضحت المراسلة أنه بالنسبة للحوم المنتجة محلياً يتم وضع دمغ طولي من الكتف إلى الفخذ، إضافة إلى دمغ شاقولي على الكتف وعلى الفخذ، وفق التنظيم المعمول به.

أما بالنسبة للحوم المستوردة، فيتم وضع دمغين متوازيين طولياً من الكتف إلى الفخذ عوض دمغ طولي واحد، مع دمغين متوازيين شاقولياً على الكتف وعلى الفخذ، وذلك لتمييزها بوضوح عن اللحوم المنتجة محلياً.

وبخصوص الذبائح التي يقل وزنها عن 30 كلغ، أشارت التعليمة إلى أنه بالنسبة للحوم المنتجة محلياً يتم وضع دمغ طولي من الكتف إلى الفخذ.

في المقابل، بالنسبة للحوم المستوردة، يتم وضع دمغين متوازيين طولياً من الكتف إلى الفخذ عوض دمغ واحد، قصد ضمان التفريق الواضح بينها وبين اللحوم الوطنية.

تمييز اللحوم المقطعة بختمين بدل ختم واحد

أما فيما يتعلق باللحوم المقطعة، فقد نصت المراسلة على وضع ختم بيضوي واحد بالنسبة للحوم المنتجة محلياً، وفق التنظيم المعمول به.

في حين يتم، بالنسبة للحوم المستوردة، وضع ختمين بيضويين بدل ختم واحد، لضمان التفريق الواضح بينها وبين اللحوم الوطنية.

ودعت الوزارة إلى السهر على التطبيق الصارم لهذه التعليمات عبر جميع نقاط الذبح والتوزيع، مع إعلام مصالح التجارة على المستوى المحلي بفحوى هذه التعليمات ومنظومة تطبيقها، إلى جانب موافاة المصالح المركزية بتقرير مفصل حول مدى ومدة تنفيذ هذه الإجراءات.

كما تم توجيه نسخة من المراسلة للإعلام إلى مدير ديوان الوزير الأول، وإلى الأمين العام لوزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية، في إطار تعزيز التنسيق الحكومي لمتابعة تنفيذ هذه التدابير ميدانياً وضمان احترامها عبر مختلف الولايات.

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID
يومية إخبارية وطنية

24 فيفري 2026 - 23:24

وزارة التجارة توفد فرق تفتيش في الأسواق لمنع بيع اللحوم المستوردة على أنها محلية

بقلم حبيبة محمودي

تحركت وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية ونظيرتها للفلاحة والتنمية الريفية، من أجل وضع حد لعمليات تحايل على المواطن من قبل العديد من الجزارين، الذين يبيعون لحومًا مستوردة مذبوحة في الجزائر، على أساس أنها منتوجٌ محليّ.

جاء هذا التحرك بعد دوريات قامت بها مصالح وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية إلى محلات بيع اللحوم، ليتأكد وجود كميات من المنتوج المستورد يباع للمواطن على أساس أنه محلي. ما جعلها تراسل نظيرتها للفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري من أجل تجنيد جيش البياطرة وإجراء تغييرات في نوع الدمغة.

وبحسب مضمون المراسلة التي اطلعت عليها "النهار أونلاين"، الصادرة بتاريخ 21 فيفري الجاري والحاملة للرقم 367 والموقعة من قبل الأمين العام لوزارة الفلاحة، تم إرسالها إلى مدراء المصالح الفلاحية بالولايات من أجل التنسيق مع المفتشين الولائيين للمصالح البيطرية، بغية تعزيز آليات تمييز اللحوم المستوردة عن تلك المنتجة محليا،

وجاء في المراسلة ما يلي: "في إطار متابعة عمليّة تموين السوق الوطنية باللحوم الحمراء، وحرصا على ضمان الشفافية وحماية المستهلك، لوحظ على مستوى نقاط البيع عدم وجود تمييز واضح بين اللحوم المستوردة واللحوم المنتجة محليا."

وعليه، تمت مطالبة المصالح البيطرية على مستوى الولايات باتخاذ التدابير اللازمة لإرساء آلية واضحة وموحدة لتمييز اللحوم. وذلك من خلال الالتزام بأحكام المقرر الصادر بتاريخ 25 جويلية 1996 الذي يحدد خصائص وكيفيات وضع الدمغ على اللحوم الخاضعة للمراقبة البيطرية.

وأكدت المراسلة في مضمونها على أنه بالنسبة للذبائح أو "الهياكل" التي يفوق وزنها 30 كيلوغراما والمنتجة محليا، فإن الدمغة توضع طوليا من الكتف إلى الفخذ وشاقوليا على الكتف وعلى الفخذ وفق التنظيم المعمول به. أما تلك المستوردة، فيتم وضع دمغين متوازيين طوليا من الكتف إلى الفخذ عوض دمغ طولي واحد ودمغين متوازيين شاقوليا على الكتف وعلى الفخذ لتمييزها بوضوح عن اللحوم المنتجة محليا.

وبخصوص الهياكل التي يقل وزنها عن 30 كيلوغراما، فالدمغ يوضع على المنتوج المحلي طوليا من الكتف إلى الفخذ، وآخرين متوازيين طوليا من الكتف إلى الفخذ على المستوردة عوض دمغ واحد.

وبشأن اللحوم المقطعة والمنتجة محليا، فيتم وضع ختم بيضوي واحد، وختمين بيضويين، بدل واحد للمستوردة منها.

وأكد الأمين العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، على وجوب التطبيق الصارم لهذه التعليمات عبر جميع نقاط الذبح والتوزيع، وإعلام مصالح التجارة على المستوى المحلي بفحوى هذه التعليمات ومنظومة تطبيقها. وموافاته بتقرير مفصل حول مدى تطبيقها ومدة تنفيذها، كما بعث بنسخة من التعليمة إلى مدير ديوان الوزير الأول والأمين العام لوزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية.

الصيد البحري والمنتجات الصيدية
Marine fishing and fishery products

البلاد
www.elbilad.net يومية إخبارية وطنية
10:59 ,2026-02-24

نحو استحداث صندوق وطني لدعم البحارة في أوقات التوقف

بقلم ـ رياض/خ

تعتزم المديرية العامة للصيد البحري وتربية المائيات ، استحداث صندوق وطني لتعويض البحارة خلال فترات التوقف عن النشاط سواء بسبب الاضطرابات الجوية أو خلال فترات الراحة البيولوجية.

وكشف المدير العام للمديرية، ميلود تريعة في تصريح لـ"وأج"، عن شروع مصالحه في إعداد مخطط عمل للقطاع للسنة الجارية، يتضمن إنشاء آلية جديدة لتعويض البحارة خلال فترات التوقف الاضطراري عن النشاط ، مؤكدا أنّه يتمّ العمل في الوقت الحالي بالتنسيق مع الجهات المعنية على وضع الآليات القانونية والتنظيمية الخاصة بالصندوق، الذي سيتمّ تمويله عبر آليات عديدة، من ضمنها مساهمات البحارة خلال فترات الوفرة الموسمية للأسماك، مساهمة الدولة، وآليات تمويل إضافية قيد الدراسة، مثل رسوم استيراد معينة على بعض المواد.

ويأتي هذا الصندوق الوطني لتعويض الصيادين ، تلبية لانشغالات المهنيين في قطاع الصيد البحري، بحسب تصريحات ميلود تريعة ، خاصة أنّهم يجدون أنفسهم بدون دخل ونشاط خلال فترات التوقف عن النشاط نتيجة سوء الأحوال الجوية أو خلال فترات الراحة البيولوجية (الراحة السمكية) التي تمنعهم من العمل للحفاظ على الثروة السمكية، والتي يتمّ تطبيقها سنوياً. وأعلن تريعة في هذا السياق ، عن إدراج استحداث هذا مشروع الصندوق الوطني ضمن مخطط عمل القطاع لسنة 2026.

وترمي الآلية الجديدة إلى ضمان حدّ أدنى من الدخل للبحارة خلال هذه الفترات من كل سنة ، وهو ما يتمّ العمل به في العديد من الدول.

الأخبـــــــار الجهويـــــــة
Regional news

أخبار الوطن
AKHBAR ELWATANE
شبكة إخبارية جزائرية
الصفحة: 05

شعبة الزيتون

إنتاج يفوق 600 ألف قنطار خلال الموسم الجاري

آمال عيساوي/وأج

سجلت ولاية باتنة خلال الموسم الفلاحي 2025/ 2026 ، إنتاجا بلغ 617139 قنطارا من الزيتون ، متجاوزا التوقعات المحددة لهذه السنة والمقدرة بـ 585607 قناطير ، بفارق يقدر بـ 31532 قنطارا .

وأوضح مدير المصالح الفلاحية أحمد سبكي ، أن المساحة المخصصة لشعبة الزيتون بلغت 13104 هكتارات ، منها 11465 هكتارا منتجة .

وتتوفر الولاية على 32 معصرة للزيتون من بينها 15 عصرية و17 تقليدية ، ما سمح بإنتاج 5 ملايين لتر من زيت الزيتون خلال هذا الموسم .

أخبار الوطن
AKHBAR ELWATANE
شبكة إخبارية جزائرية
الصفحة: 07

قالمة

البقوليات ركيزة الأمن الغذائي والاستدامة الزراعية

تُعدّ البقوليات من أقدم النباتات التي عرفها الإنسان ، وقد شكلت عبر التاريخ عنصرًا أساسيًا في الزراعة والتغذية المستدامة . فالحمص ، والفاصولياء الجافة ، والفول ، والعدس ليست مجرد محاصيل غذائية ، بل هي مصدر غني بالبروتينات والعناصر الغذائية الضرورية ، وتسهم في بناء أنظمة غذائية صحية ومتوازنة ومن هذا المنطلق ، أقرت الأمم المتحدة ، عبر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، الاحتفال باليوم العالمي للبقوليات منذ سنة 2018 ، بهدف إبراز دورها الحيوي في تعزيز التنوع داخل النظم الغذائية والزراعية . وقد حملت نسخة 2026 شعار : «البقوليات . . التنوع في النظم الغذائية والزراعية» ، تأكيدًا على أهمية إدماجها في استراتيجيات التنمية المستدامة . إن إدراج البقوليات ضمن السياسات الزراعية والغذائية لا يقتصر على تحسين جودة التغذية فحسب ، بل يمتد ليشمل تعزيز استدامة الإنتاج الزراعي . فهذه المحاصيل تمتاز بقدرتها على تثبيت النيتروجين في التربة ، ما يساهم في تحسين خصوبتها ، وتقليل الحاجة إلى الأسمدة الكيميائية ، وتعزيز التنوع البيولوجي ، فضلاً عن تقوية قدرة الأنظمة الزراعية على مواجهة التغيرات المناخية وعلى الصعيد المحلي بولاية قالمة ، وفي إطار البرنامج الجديد لتكثيف شعبة البقوليات ، تم تخصيص 9، 730 هكتارًا لزراعتها ، مع توفير البذور اللازمة للفلاحين واتخاذ تدابير عملية لدعم المنتجين . غير أن الإنتاج الوطني ، الذي يتراوح بين 800 ألف و900 ألف قنطار سنويًا ، لا يغطي سوى 30 إلى 35 بالمائة من حاجيات السوق ، ما يبرز أهمية مضاعفة الجهود لتحقيق الاكتفاء الذاتي إن تطوير شعبة البقوليات يمثل خيارًا استراتيجيًا لضمان الأمن الغذائي ، وتقليص فاتورة الاستيراد ، وفتح آفاق مستقبلية للتصدير ، بما يعزز الاقتصاد الوطني ويكرّس مبادئ الزراعة المستدامة .

نصرالدين خطاطبة